كلمــة تونـــــس
في النقاش العام للجزء رفيع المستوى للدورة 76
للجمعية العامّة للأمم المتحدة

نيويورك، 27 سبتمبر 2021

بسم الله الرحمان الرحيم

السّيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،
أصحاب الجلالة والسّمو والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيّدات والسّادة،

أودُّ في البداية أن أهنّئ السيّد "عبد الله شهيد" ومن خلاله جمهورية المالديف الصديقة على رئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتّحدة، متمنّيا له التوفيق والنجاح في مهامه السامية.

كما أعرب عن فائق التقدير للسيّد "فولكان بوزكير" (Volkan Bozkir) لحسن إدارته لأشغال الدورة السابقة للجمعية العامة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدّد للسيّد "أنطونيو غوتيريش" (Antonio Guterres) تهانيّ الحارّة على إعادة انتخابه على رأس منظّمة الأمم المتّحدة، وأن أؤكّد له دعم تونس لمبادراته من أجل تعزيز دور المنظّمة الأممية وضمان استجابة فاعلة للتحديات الدولية الراهنة.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذا المنبر، لأُبْلِغكم شكرَ تونس العميق وبالغَ تقديرها، قيادة وشعبا، لكلّ من ساهم في معاضدة جهودنا الوطنيّة من أجل التصدّي لجائحة كوفيد-19، وهو ما مكّن تونس من تجاوز مرحلة الخطر والشروع تدريجيّا في التعافي من هذه الجائحة المدمّرة.

السيد الرئيس،

إن انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة تحت شعار **"بناء القدرة على الثبات بالأمل للتعافي من جائحة كوفيد 19 وإعادة بناء الاستدامة، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الانسان وتنشيط الأمم المتّحدة"**، بقدرِ ما يعكسُ الإرادةَ الأمميةَ لرفعِ هذه التحدياتِ وإيجادِ الحلول المناسبةِ لها، فهو يتطلب منا كمجموعة دولية وضعَ الآليات اللازمة حتى يتحول هذا الأمل إلى واقع ملموس، يعيشه مواطنو شعوبُ العالم حيثما كانوا على قدم المساواة.

والأكيد أنه من غير الممكن أن تواجه الأمم المتحدة تحديات استثنائية من حيثُ حجمُها وطبيعتُها وتعقيداتُها وتداعياتُها عبر معالجاتٍ ظرفيةٍ وبأدواتٍ تقليديةٍ، أثبتت على مدى عشرات السنين عدم القدرةِ على تقديم الحلول الحاسمة والجذرية والناجعة لمختلف الأزمات.

وقد برهنت جائحةُ كوفيد 19 على الحاجةِ إلى التأسيس لسياسات قائمةٍ على التضامن والعدالة، وأكثر قدرةٍ على البناء والصمود إزاء الأزمات.

سياساتٍ قادرة على إيجاد الحلول لملايينَ من البشر الذين انزلقوا نحو خط الفقر المدقع وملايينِ الأطفال الذين انقطعوا عن التعليم وملايينِ النازحين واللاجئين وملايينَ ممن تتهدَّدُهم المجاعةُ وسوءُ التغذية والتغيراتِ المناخية والنزاعات.

إنّ القدرةَ على الثبات بالأمل لا يمكن أن تُبنى ضمن السياسات الحمائية لعدد من الدول ونَزَعاتِ القومية والانغلاق على الذات، وإنما ضمن إطار متعدد الأطراف قويّ ومتوافق عليه، يستجيب لحاجيات جميع الشعوب وتطلعاتِها.

إننا اليوم أمام تحدياتٍ وظروفٍ استثنائيةٍ غيرَ مسبوقةٍ ستُحدّد ملامحَ مستقبل عالمنا، ولا بدّ لمنظمتِنا أن تكون على جاهزية تامّة لابتكار حلول مناسبة تعيد التوازن والتعافي والاستجابة السريعة لمختلف الرهانات.

"لقد حان الوقت للتفكير في الأمد البعيد، وتحقيق المزيد من الانجازات للشباب والأجيال القادمة، والاستعداد بشكل أفضل للتحديات المستقبليّة"، ولإرساء نظام متعدد الأطراف أكثر قوّة وترابطا وفعّاليّة.

وفي هذا السياق نجدّد لكم السيد الأمين العام، استعداد تونس التام للانخراط الفاعل، معكم جميعا، من أجل تنفيذ مضامين "خطّتنا المشتركة".

السّيد الرئيس،

شرعنا في تونس اليوم، في بناء قدُراتِنا على الثبات بالأمل، بالتأسيس لديمقراطية حقيقية وسليمة، تستجيب لإرادة الشعب التونسي وَحْدَهُ وتطلعاتِه المشروعة إلى نظام ضامن لسيادته وحقوقه وحرياته وكرامته.

وإن الوضعَ الخطير الذي تردّت إليه الدولة وأصبح يهدد البلاد والمجتمع جراء التجاذبات السياسية العقيمة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحيّة، استوجب تدخلَ سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، واتخاذَه لجملةٍ من القرارات والإجراءات الاستثنائية استنادا إلى نصّ الدستور لتصحيح المسار الديمقراطي وفقا لإرادة الشعب التونسي.

وإنني أؤكد لكم مرة أخرى، بأنّ الديمقراطية في تونس خيار لا رجعة فيه ولا تراجع عنه وأنّ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية مضمونة ومصانة ضمن مؤسسات قائمة على سيادة القانون ومبادئ الحكم الرشيد، وهو ما فتئ سيادة رئيس الجمهورية يشدّد عليه في جميع المناسبات.

كما أنه لا سبيل إلى إرساء نظام ديمقراطي حقيقي وسليم دون مكافحة الفساد والتصدي لسياسة الإفلات من العقاب التي أنهكت الدولة وأضعفت هيبتها ومؤسساتها ونظامها القضائي.

إنّ بناءَ دولةٍ مستقرة حاضنةٍ لجميعِ مواطنيها على قدم المساواة هو الشرطُ الأساسيُّ لإرساء السلم الاجتماعي وتحقيقِ التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤهلها أيضا للاضطلاع بدورها على الصعيد الدولي في تحقيق السلم والأمن الدوليين وبناء الاستدامة واحترام القيم الكونية المشتركة لحقوق الإنسان وإنفاذها.

وكما أثبتت تونس من خلال عضويتها في مجلس الأمن قدرتَها على المساهمة البناءة في بلورة الحلول للعديد من القضايا الدولية وتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول لتجاوز الخلافات والتأسيس لمرحلة جديدة من التضامن في العلاقات الدولية تجسدت عبر اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2532، فإن بلادي لن تدخر جهدا في تحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى المستقبل وإلى "تنشيط" منظمة الأمم المتحدة التي نريدها ونحتاجها ضمن "خطتنا المشتركة".

وأودّ التأكيد، من هذا المنبر، لكلّ أصدقائِنا وشركائِنا حرصَ سيادة الرئيس، على أن تظلّ تونس كما كانت دوما، قوة اقتراح إيجابي ومساهما **فاعلا في خدمة** السلم والأمن الدوليين وإشاعة قيم التعاون والتضامن بين كلّ شعوب وبلدان العالم.

السّيد الرئيس،

ستواصلُ تونس أيضا دورها المؤثر في محيطها المباشر والإقليمي من خلال تقديم الدعم والمساندة للأشقاء في ليبيا لاستكمال المسار السياسي وإنجاز الاستحقاقات السياسية الانتخابية والأمنية المنتظرة، بما من شأنه أن يعيد لليبيا أمنها واستقرارها ويساعدها على استرجاع مكانتها كطرف إقليمي وازن، بعيدا عن أي تدخل في شأنها الداخلي.

وأجدّد في هذا السياق ترحيب تونس بمخرجات اجتماع دول جوار ليبيا الذي احتضنته الجزائر الشقيقة مؤخّرا والذي شكّل آلية إقليمية محورية من شأنها تعزيز الدور الحيوي لدول الجوار في مساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز هذه المرحلة برعاية أممية وبدعم من المجموعة الدولية.

السّيد الرئيس،

تظلُّ القضيةُ الفلسطينية بالنّسبة إلينا في تونس قضيّتنا الجوهريّة التي لن نتوانى عن الدفاع عنها ونصرتها.

وإنّنا ندعو منظّمة الأمم المتحدة، بجميع هياكلها وآلياتها إلى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني.

فكيف يمكن لنا بناءُ الأمل والمجموعة الدولية لم تتمكن على مدى أكثرَ من سبعة عقود من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين رغم مئات القرارات الدولية وما تمّ بذله من جهود ومبادرات دولية وإقليمية.

فكيف يمكن السيد الرئيس أن يحرص الجميع على تكريس حقوق الإنسان عبر العالم، في حين أنّ شعبا في ركنٍ من هذا العالم تُنتهكُ حُقوقُه كل يوم وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

فمن غير المقبول أن يبقى الحال في فلسطين على ما هو عليه إذا أردنا فعلا تعافيا حقيقيا للعالم، لأن التعافي الحقيقي ليس فقط من الجوائح الوبائيّة، وإنّما من كل المظالم والمآسي.

وبالمثل، فإنّ استمرار حالة عدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية لعديد الشعوب في المنطقة العربيّة، يضع على المجتمع الدولي مسؤوليّة جسيمة لمضاعفة الجهود من أجل دفع مسارات التسوية في مناطق النزاع، بما في ذلك في كلّ من سوريا واليمن.

كما لن يشهد عالمنا التعافي المنشود دون مساعدة القارة الإفريقية على تسوية الصراعات التي تستنزف طاقاتها، بما يُتيح لدولِها تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة لسنة 2030 والتأسيس لإفريقيا التي نريد، وفقا لخطّة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063.

ونؤكّد في هذا السياق أيضا على ضرورة تضافر الجهود الدُوليّة والإقليمية لمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، واعتماد مقاربة شاملة في التعاطي مع مسألة الهجرة، ومضاعفة الاهتمام بقضايا تغيّر المناخ وتداعياتها متعدّدة الأبعاد، وسدّ الفجوة الرقميّة والفوارق التنموية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير مجتمعات المعرفة.

السّيد الرئيس،

لقد كانت تونس على مدى تاريخها العريــق، الذي يمتدّ من قرطاج وما قبلها، مرورا بالحقبات الرومانية والبيزنطية والإسلامية، وصولا إلى العصر الحديث، منارة حضارية ورائدة في الإصلاح وجسرا للتواصل بين مختلف الثقافات وفضاءات الانتماء الإقليمية والدولية، في إطار قيم التسامح والاعتدال وقبول الآخر.

ومن هذا المنطلق ستحتضن بلادي الدورة 18 لقمة الفرنكوفونية بجزيرة جربة، يومي 20 و21 نوفمبر 2021. وستمثل هذه القمة محطّة هامة نحو تعزيز هذه المضامين والقيم الكونيّة المشتركة للتعايش الإنساني والحضاري.

كما ستكون تونس جسرا للتعاون الاقتصادي والتنموي بما يساعد على تحقيق التنمية المتضامنة والمتكافئة من خلال احتضانها السنة القادمة للقمّة الثامنة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية بإفريقيا "TICAD8".

وفي الختام، أود التأكيد عزمَ تونس قيادة وشعبا على أن تظلّ شريكا فاعلا للجميع دولا ومنظّمات دولية وإقليمية وهيئات أممية، من أجل توطيد مقوّمات السلم والأمن وتحقيق التنمية وحقوق الإنسان للجميع، وبناء عالم أكثر أمنا وعدلا واستقرارا.

وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.